

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

الفرع

التاريخ

نوع اتفاقية الحساب اتفاقية حساب جارى اتفاقية حساب البلاد

اللقب

الاسم باللغة العربية الاسم الأول الأب الجد العائلة

الاسم باللغة الانجليزية First Name Father Grandfather Family

الجنس مكان الميلاد تاريخ الميلاد

بيانات الهوية

نوع الهوية رقم الهوية مكان الإصدار تاريخ الإصدار تاريخ الانتهاء

الجنسية

مستوى التعليم

الحالة الاجتماعية عدد المعالين

معلومات السكن

العنوان الوطنى / عنوان السكن رقم المبنى رقم الوحدة الشارع ملكية السكن الحى

المدينة الرمز البريد الرقم الإضافى

معلومات الاتصال والتواصل

هاتف المنزل الجوال البريد الإلكتروني فاكس الرجال

العنوان البريدى رقم المبنى رقم الوحدة الشارع الحى المدينة

العنوان البريدى للعملاء غير السعوديين فى البلاد الأم:

البلد المدينة ص.ب. الرمز البريدى رقم للاتصال بالخارج

المعلومات الوظيفية وجهة العمل

الحالة الوظيفية اسم جهة العمل المسمى الوظيفى نشاط جهة العمل تاريخ الالتحاق

عنوان العمل: المدينة الحى الشارع رقم المبنى المهنة (بالنسبة لغير السعوديين حسب ما هو مدرج بهوية مقيم)

المعلومات المالية

مصدر الدخل الأساسى مبلغ الدخل الأساسى الشهري مصدر الدخل الإضافى مبلغ الدخل الإضافى الشهري

طريقة استلام الدخل الأساسى طريقة استلام الدخل الإضافى

تفاصيل الحساب

رقم الحساب الغرض من الحساب نوع الحساب طبيعة الحساب

عملة الحساب دورة كشف الحساب التاريخ المفضل لغة التعامل

معلومات عامة

هل لديك تعاملات مع بنوك محلية ؟ نعم لا

هل لديك تعاملات مع بنوك خارج المملكة ؟ نعم لا

هل أنت / أتمت المستفيد / المستفيدون الحقيقي / الحقيقيون من الحساب ؟ نعم لا

هل تتمتع بعضوية إحدى الجمعيات الخيرية المحلية أو الدولية ؟ نعم لا

هل تشغل أمد المناصب فى قطاعات الدولة أو القضاء أو القطاع العسكرى؟ نعم لا

هل أنت معرض لضرائب بحكم السكن أو الجنسية فى أي دولة خارج المملكة ؟ نعم لا

تعبئة نموذج شهادة إقرار ذاتي للمقيمين المعرضين للضرائب خارج المملكة العربية السعودية لجميع العملاء (جارى اعتماده من الجهات الرقابية) + استيفاء صورة جواز السفر

هل انت معرض للضرائب الامريكىة نعم لا

فى حالة اختيار نعم يرجى تعبئة نموذج رقم 2-1-B008 + استيفاء صورة جواز السفر

معلومات الحساب

اسماء كبار المودعين العلاقة مع المودعين اسماء كبار المستفيدين محلياً نوع العلاقة

اسماء كبار المستفيدين دولياً نوع العلاقة اسماء الدول التى يتم التحويل إليها

المبلغ	العدد	معلومات عمليات العميل	المبلغ	العدد
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالى الإيداعات التقدية خلال الشهر المتوقعة	<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالى الشيكات المودعة خلال الشهر المتوقعة	<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالى التحويلات المحلية الواردة خلال الشهر المتوقعة	<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالى التحويلات الدولية الواردة خلال الشهر المتوقعة	<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إيداعات أخرى (أذكر بالتفصيل)	<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>	المنتجات المطلوبة (إن ودد)	<input type="text"/>	<input type="text"/>

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

الحساب الجاري : حيث يرغب العميل في إنشاء علاقة بنكية مع بنك البلاد ليتمكن من الاستفادة من الخدمات البنكية الواردة في هذه الاتفاقية، أو/و الحصول على أي خدمات أخرى في المستقبل. وحيث إنه من المتفق عليه والمفهوم لدى العميل أنه بالتوقيع على هذه الاتفاقية سوف تخضع فوراً الشروط والإحكام الواردة فيها، وتكون ملازمة للطرفين، وذلك بالإضافة إلى أي شروط، أو أحكام إضافية يوافق عليها الطرفان خطياً بأي صيغة معتبرة، بعد أن يقوم البنك بدراسة الطلب المذكور والموافقة عليه، لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين، وهما بكامل الأهلية المعترنة شرعاً ونظاماً على أحكام وشروط فتح الحساب وتقديم الخدمات البنكية المبنية أدناه.

حساب البلاد: حيث يرغب العميل في فتح حساب استثماري لدى بنك البلاد، وذلك بغرض استثمار المبالغ المودعة في طريق المضاربة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (حساب البلاد) ، وحيث إنه من المتفق عليه والمفهوم لدى العميل أن توافيقه على هذه الاتفاقية يعد إيجاباً، وفتح البنك للحساب قبولاً، وتطبيق فورا الشروط والإحكام الواردة في هذه الاتفاقية، وتكون ملازمة للطرفين، وذلك بالإضافة إلى أي شروط، أو أحكام إضافية يوافق عليها الطرفان خطياً، بعد أن يقوم البنك بدراسة الطلب المذكور والموافقة عليه، لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين، وهما بكامل الأهلية المعترنة شرعاً ونظاماً على أحكام وشروط فتح الحساب (حساب البلاد) وتقديم الخدمات البنكية المبنية أدناه.

تانيا: التعريفات

تكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه نفس المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقض السياق خلاف ذلك:

(العميل): وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري صاحب الحساب الذي وقع أصالة على اتفاقية إنشاء العلاقة البنكية، أو وقع عنه وكيله.
(البنك): بنك البلاد، سجل تجاري رقم 1010208295 ومقره الرئيسي في الرياض، ص.ب 140 الرمز البريدي 11411 المملكة العربية السعودية هاتف مصرفي 920001002.
(الحساب الجاري): تعني الحساب البنكي الذي هو موضوع الطلب المقدم من صاحب الحساب إلى البنك لفتح ذلك الحساب وفقاً للشروط اللائحة.
(حساب البلاد): حساب استثماري يهدف إلى تحقيق الربح عن طريق المضاربة الشرعية، يودع فيه العميل (رب المال) رأس مال المضاربة، ويقوم البنك (المضارب) باستثمار هذه الأموال حسب شروط وأحكام هذه الاتفاقية ، كما يتيح البنك للعميل حق السحب والإيداع من هذا الحساب ، وإجراء الخدمات البنكية الأخرى حسب الأحكام والشروط الواردة في هذه الاتفاقية
(الربح القابل للتوزيع):

ريال سعودي	متوسطات عائدات الخزينة بما لا يزيد عن معدل تكلفة التمويل السائدة بين البنوك السعودية (السايبور SIBOR)
دولار أمريكي	معدل تكلفة التمويل السائدة في أسواق لندن (اللايبور LIBOR)

محصوماً منها المصروفات التي تتحملها الخزينة (المضارب) ، وهي:

- عمولات وسيطة البيع والشراء.
- مصروفات (خسائر) منتج حساب الاستثمار بالبيع الآجل ، علماً أن عائدات عقود التمويل التي تجربها الخزينة عن طريق إدارات البنك الأخرى لا تمثل عائدات البنك المحققة من عملائه ، كما أن حصة الخزينة من هذه العائدات لن تقل عن العائد الذي تحققه الخزينة من استثماراتها بنفسها (الأوراق التجارية): تعني الشيك والسندات لأمر والكمبيالات وفقاً للتعريفات الواردة بنظام الأوراق التجارية السعودي.

ثالثاً: الحساب الجاري (تطبق هذه الأحكام على الحساب الجاري فقط)

- فور تحرير وتوقيع هذه الاتفاقية من قبل العميل تنشأ عندئذ علاقة بنكية بفتح حساب جار باسم العميل تقيد فيه جميع المبالغ التي له أو عليه، وتسري على هذه الاتفاقية الأنظمة والإجراءات البنكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقر العميل بأن جميع البيانات التي قدمها للبنك صحيحة وعلى صحتها تم إبرام هذه الاتفاقية.
- تعد الأموال في الحساب الجاري ديناً مضموناً على البنك واجبة الدفع عند الطلب وفقاً لآلية مؤسسة النقد العربي السعودي التي تنظم ذلك ، يحق له استخدامها ولا يجوز شرعاً اتساق أي فوائد عليها.

رابعاً : خصائص حسابات البلاد (تطبق هذه الأحكام على حساب البلاد فقط)

- فور توقيع هذه الاتفاقية من قبل العميل تنشأ عندئذ علاقة شراكة لفتح حساب البلاد لدى البنك، وذلك لغرض استثمار المبالغ المودعة في الحساب عن طريق المضاربة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتفيد فيه جميع المبالغ التي له أو عليه، وتسري على هذه الاتفاقية الأنظمة والإجراءات البنكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقر العميل بأن جميع البيانات التي قدمها للبنك صحيحة وعلى صحتها تم إبرام هذه الاتفاقية.
- أنواع شرائح حساب البلاد ، والحد الأدنى لكل شريحة ، ونسبة الربح المستحقة للعميل : من الربح القابل للتوزيع:

نوع شريحة الحساب	الحد الأدنى للشريحة (ريال / دولار)	نسبة الربح المستحقة للعميل : من الربح القابل للتوزيع (ريال / دولار)
البلاد 3	20,000 ريال / 10,000 دولار	40% / 50%
البلاد 2	300,000 ريال / 100,000 دولار	60% / 70%
البلاد 1	2 مليون ريال / مليون دولار	80% / 90%

ملاحظة : يحق للبنك تعديل حدود الشرائح أو نسبة الربح القابل للتوزيع حسبما يراه مناسباً علم ، إن يتم إشعار أصحاب الحسابات قبل التعديل بمدة لا تقل عن (30) يوم من خلال أي من وسائل الاتصال (رسائل SMS / رسائل بريدية ، الخ)

- نسبة المشاركة في الربح القابل للتوزيع :

في حال تحقيق حساب البلاد أرباحاً، يستحق العميل نسبة الربح المحددة في الجدول اعلاه البند رابعا (2) حسب نوع شريخته ويستحق البنك النسبة المتبقية من الربح ، وفي حال حصول خسارة في رأس المال فلن يكون البنك، باعتباره مضارباً، مسؤولاً عن هذه الخسارة، إلا في حال التعدي أو التفریط من قبل البنك. يحق للبنك تغيير حدود الشرائح أو نسبة الربح الموضحة بالجدول في البند رابعاً (2) وفق تقديره المطلق. على أن يخطر العميل بذلك قبل شهر من تاريخ سريان التعديل ، وفي حال عدم موافقة العميل على نسبة الربح المعدلة، رفع طلب لإلغاء الحساب قبل تاريخ سريان التعديل وإلا سيصبح التعديل ملازماً للعميل

- رأس المال المؤهل واستحقاق الأرباح :

- تحسب أرباح الشهر على أقل مبلغ موجود في رصيد الحساب خلال الشهر الميلادي، حيث يتأخر (رب المال) سحب أمواله متى يشاء، وبعد ذلك عدولاً منه عن عقد المضاربة فيما يتعلق بالأموال المسحوبة، ويسري عقد المضاربة على أقل رصيد متوفر في الحساب خلال الشهر.
- لا يستحق العميل أي أرباح إذا نقص المبلغ المتوفر في رصيد الحساب في أي وقت خلال الشهر عن (20000) ريال. وبعد العميل العمل متوازناً للبنك عن الأرباح المستحقة عن عقد المضاربة على الشهر الذي يتخفف فيه الرصيد عن مبلغ 20 الف ريال وذلك لحين رفع رصيد الحساب إلى الحد الأدنى للشرائح في عقود المضاربة قبل بداية الشهر التالي للشهر الذي انخفض فيه الرصيد عن الحد الأدنى
- لا يستحق العميل أي أرباح عن الشهر الميلادي الذي تم خلاله فتح الحساب، إلا إذا تم فتح الحساب قبل نهاية دوام أول يوم عمل من ذلك الشهر.
- يعتد بأشهر التقويم الميلادي في احتساب الأرباح ومواعيد استحقاقها ويكون الاستحقاق عن كامل الشهر، حيث لن يتم احتساب أي أرباح عن أجزاء الشهر.
- تحدد نسبة الربح المستحقة للعميل من نسبة الربح القابلة للتوزيع بناءً على نوع شريحة الحساب وفي حال انخفاض المبلغ الموجود في حساب العميل عن الشريحة المحددة فإنه يتم تخفيض نوع شريحة الحساب للشريحة الأقل ومن ثم نسبة الربح للشريحة المعدلة.

- تصاف الأرباح إلى الحساب في بداية اليوم التالي لنهاية كل شهر ميلادي.

خاصماً : أحكام مشتركة للحساب الجاري وحساب البلاد

- تطبق الأحكام والشروط على جميع الحسابات والخدمات البنكية، سواء تم فتح تلك الحسابات أو الحصول عليها بتاريخ سابق أو لتدق لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية.
- فرض العميل البنك أن يقيده في حساباته البنكية وأن النفود التي تودع في حساباته البنكية على أي تكون يعمله الحساب بنفسها.
- وافق العميل على تزويد البنك بمعلوماته وتوقيع، وتوقيع من يفوضه، وتعد هذه التماذج نظامية ويعتمد بالنسبة لجميع العمليات التي تتم على هذا الحساب ما لم يتسلم البنك من العميل إشعاراً خطياً بخلاف ذلك.
- يقر العميل بمسؤوليته عن المبالغ المودعة في حسابه أمام جميع الجهات المختصة، ويلتزم بإبلاغ تلك الجهات عن كل إيداع مشكوك فيه، أو ليس من حقه، وذلك فور علمه به، سواء أكان الإيداع قد تم تعلمه أم بدون علمه، وسواء تصرف فيه فيما بعد أو لم يتصرف فيه، كما يقر أن الإيداعات ناتجة عن نشاطات مشروعة وغير مشبوهة وسالمة من التزوير والتزيف وغير ذلك من المخالفات، كما يقر بأنه لا حق له في استرداد أي أموال مزيفة تم تسليمها للبنك، أو التعويض عنها.
- خول العميل البنك وطلب منه قبول جميع الأوراق التجارية من شيكات، وسندات إيداع، وكمبيالات، وكل أوامر الدفع المسجونة من قبلة على البنك بنفسه، أو من قبل وكيله، وإذا كان الحساب لديه مدينياً فليلتزم إن شاء تنفيذ التوجيهات الصادرة إليه بشأن هذا الحساب، بشرط أن تكون موقعة منه، أو من وكيله، أو المفوض بالتوقيع عنه، ويكون مدينياً للبنك بجمع الرصيد المدين، ويلتزم البنك بمطالبة العميل بالمبالغ نفسها من دون زيادة.
- وكلاء الحسابات المعتمدين والوكالة المشيئة: إذا قدمت للبنك وثالة تحول أحد الوكلاء لتسليم الحساب، فإنه يحق للبنك أن يعتمد على تلك الوثالة ولن يكون مسؤولاً أو ملزماً بتوجيه إخطار فيما يتعلق بأية تناقض أو عيوب قانونية في مضمون أو شكل الوثالة أو عدم تصديقها من كاتب عدل، وبموجب هذه الشروط يطلب صاحب الحساب من البنك أن يعتمد على تلك الوثالة بأن كافة الشيكات أو الأوراق التجارية المسجونة على الحساب من قبل الشخص الذي منحت له تلك الوثالة، ويعض النظر عما إذا كانت تلك الشيكات أو الأوراق التجارية مستحقة الدفع لصاحب الحساب، أو الشخص الذي منحت له تلك الوثالة أو غيره، ويتعين على صاحب الحساب أن يعرض البنك مقابل كافة المطالبات والمسؤوليات التي دفعها أو تحمّلها البنك باعتماده على تلك الوثالة أو بسبب تشغيل الحساب من قبل الشخص الذي منحت له الوثالة.
- تعد جميع الحسابات - من أي نوع كانت - المفتوحة باسم العميل، أو التي تفتح باسمه مستقلة لدى البنك، أو أي من فروعها ضامنة بعضها لبعضها الأخر بصرف النظر عن مسمايتها، والبنك في حالة عدم وفاء العميل بالتزاماته في الوقت المحدد الحق في دمج أو توحيد هذه الحسابات كلها أو بعضها والخصم من الرصيد الدائن من أي منها حتى يقوم العميل بالوفاء بكافة التزاماته قبل البنك، ويكون البنك مفضواً بإجراء المقاصة والخصم من الرصيد الدائن أو المدين، وعمل قيود التسويات والتحويلات في أية حسابات مفتوحة، أو تفتح باسم العميل لدى أي فرع من فروع البنك، وتتم التسوية بسعر الصرف السائد لدى البنك، وتعد جميع الأموال والأوراق المالية والتجارية والمعادن الثمينة مما قد يكون مودعاً باسم العميل لدى البنك، أو أي من فروعها ضماناً وأميناً لكافة التزامات العميل تجاه البنك، من غير حاجة إلى إقرار خاص بذلك، ويكون للبنك الحق في الحصول على مستحقاته واستيفاء دينه مباشرة، من الأموال المشار إليها بطريق المقاصة، وله الأولوية والأفضلية فيما تحت يده، على أي دائن آخر، من غير حاجة إلى إخطار أو أي إجراء قانوني.
- الترتب العميل بإفائه إلتزامه هويته سارية المفعول ، والقيام بتحديث بياناته ومعلوماته بصفة دورية، بحسب تعليمات مؤسسة النقد، وتقديم نسخة أصلية من إلتزامه هويته عند تحديثها أو تحديثها لدى الجهات الحكومية، أو عند طلب البنك فوراً لمطابقتها، وسوف يقوم البنك بتجميد الحساب فوراً إذا لم يلتزم العميل بذلك.

- يخضع الحساب المتفق على فتحه بالعملاء الأجنبية لتقلبات الأسعار، وهذا يمكن أن يحمل معه احتمالية الربح والخسارة، بحسب حالة سوق العملات، وعليه فإن العميل قد يتعرض لخسارة، أو ربح عند تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، ويحلل البنك أي مسؤولية جازم ذلك.
- أقر العميل بحق البنك تداول المعلومات الشخصية والائتمانية الخاصة بالعمل من بقية البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة، عبر الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).
- أقر العميل بأن للبنك الحق في التثبت والتحقق من بيانات هويته ومدى نظامية وضعه من خلال شركة العلم أو أي شركة معتمدة لدى وزارة الداخلية أو مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تكون متخصصة في التحقق من بيانات هوية العملاء .
- الحساب المشترك :

- إذا كان الحساب حساباً مشتركاً ، تكون ملكية الأرصدة الدائنة ملكاً مشتركاً لأصحاب الحساب بنسب متساوية ما لم يشترط خلاف ذلك، ويجوز لكل واحد من أصحابه إيداع مبالغ، وإذا كان نموذج توقيع أو توقيعها محفوظاً بملفات البنك، أو يسحب من الحساب، ويحق للبنك أن يتصرف وفقاً للتعليمات الخطية المتعلقة بالحساب والموقعة من قبل كافة أصحاب الحساب أو من أي منهم بصفهه ما لم يشترط خلاف ذلك، وبغض كل صاحب حساب صاحب الحساب الآخر بأن يودع في الحساب أي شيكات أو غير ذلك من الأوراق التجارية المستحقة الدفع لكافة أو لأي من أصحاب الحساب، وفي حالة استلام البنك لأي شيك أو ورقة تجارية دون تظهير، يعتبر البنك مفضواً بموجب هذه الاتفاقية بإجراء التظهير نيابة عن أصحاب الحساب وإضافة ذلك الشيك أو الورقة التجارية للحساب، ويجوز سحب الأرصدة الدائنة في أي وقت من الوقات أو التصرف فيها كلياً أو جزئياً بواسطة شيك أو تعليمات خطية موقعة من قبل أي واحد من أصحاب الحساب (أو من قبل الوكيل أو الممثل القانوني لأي واحد من أصحاب الحساب) دون أن تكون هناك موافقة خطية من أي واحد من أصحاب الحساب الآخرين، ولن يكون البنك مسؤولاً عن التحقق من الشيكات أو الأوامر المستحقة الدفع لصاحب الحساب متى كانت تلك الشيكات أو الأوامر موقعة عليها من قبل صاحب الحساب، ويجوز استرداد أو سحب مبالغ من الحساب بناءً على أوامر أو تعليمات أي من أصحاب الحساب وذلك بغض النظر عما إذا كان صاحب الحساب الآخر أو أصحاب الحساب الآخرين على قيد الحياة وقت الدفع، غير أنه إذا أعطى البنك إخطاراً خطياً عن وفاة أحد أصحاب الحساب، فإنه يحق للبنك أن يوقف تشغيل الحساب وأن يحدد أية أرصدة دائنة إلى أن يتلقى البنك تعليمات خطية تصدر بناءً على أمر محكمة أو موقعة من قبل صاحب الحساب أو أصحاب الحساب الباقين على قيد الحياة والممثلين القانونيين أو ورثة صاحب الحساب المتوفى، وبموجب هذا أعفى أصحاب الحساب بالتزامن وانفراد البنك من أية مسؤولية إذا قام بدفع أو حجز مبالغ وفقاً لهذه الفقرة.
- إغلاق حالات الحساب:

- أن/نحن أقر/نقر بعملي/بعملنا بأن البنك يقوم بقبول فتح الحساب دون اشتراط للإيداع فيه وإذا لم أودع/تودع أي مبالغ في الحساب خلال مدة (90) يوماً من تاريخ فتحه سيقوم البنك بإقفاله وإبني/إننا نوافق على ذلك ودون أدنى مسؤولية على البنك.
- عند رغبتني/رغبتنا بإقفال الحساب وإنهاء تعاملنا مع البنك فإبني/إننا سأقدم/سنقدم طلباً خطياً إلى البنك بفتح الحساب وسأعيد/سنعيد الشيكات الغير مستخدمة، وبطاقة الصراف الآتني وبطاقة رقم الحساب وسيقوم البنك بإتلافها أمامي ويتم تسليمي/تسليمنا كامل المبلغ الموجود في الحساب.
- أن/نحن أعلم/نعلم وأوافق/نوافق بأنه يحق للبنك رفض طلب إقفال الحساب في حالة ارتباط الحساب المطلوب وقفه بخدمات مالية تنشأت على فوه هذا الحساب ووجوده كإصدار خطاب ضمان وفتح اعتمادات مستندية وخصم أوراق تجارية تتطلب استمرار الحساب.
- أن/نحن أعلم/نعلم وأوافق/نوافق بأنه في حالة تعرض الحساب بعد فتحه لمشاكل التحقق من العلاقة وعند حل الإشكال أو استخدام الحساب لغير الغرض المقنود من أجله فإن البنك سيقوم بإقفال الحساب وإعادة المبلغ الموجود به إلى مصره.
- أن/نحن أقر/نقر وأوافق/نوافق على أنه بعد فتح الحساب والإيداع فيه ومن ثم السحب منه وأصبح رصيده صفراً واستمر من دون رصيد لمدة (4) سنوات فإن البنك سيقوم بإقفاله ما لم يكن عليه ارتباطات مالية تتطلب استمراره.
- أن/نحن أقر/نقر بعملي/بعملنا بأن البنك يقوم بتصنيف حالة الحساب / الحسابات وفقاً لما هو أدناه :
(حالة الحساب) :هي وضع تشغيل الحساب المقنود لدى بنك البلاد وتشمل الحالات أدناه :

Customer Signature.....

توقيع العميل :

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

- ✓ **الحساب النشط** : وهي حالة الحساب لدى البنك منذ ان يتم فتحه و تنفيذ عمليات على الحساب خلال اول 90 يوم من تاريخ فتح الحساب ويستمر هذا الحساب بحالته النشطة حتى انتهاء صلاحية الهوية او مرور 24 شهر على اخر عملية تمت من خلال صاحب الحساب (فقط للسعوديين)
- ✓ **الحساب الراكد** : يتم تصنيف الحساب راكد في حال مرور 24 شهر من اخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب.
- ✓ **الحساب المغلق** : هي حالة الحساب بعد مرور 90 يوم من تاريخ فتحه دون وجود أي حركات على الحساب.
- ✓ **الحساب الغير مطالب به** : يتم تصنيف الحساب غير مطالب به في حال مرور 60 شهر من اخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب / الوكيل او بعد مرور 180 يوم من تاريخ انتهاء صلاحية هوية العميل الغير سعودي.
- ✓ **الحساب المنقطع** : يتم تصنيف الحساب منقطع في حال مرور 180 شهر من اخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب / الوكيل او بعد مرور 120 شهر من تاريخ انتهاء صلاحية هوية العميل الغير سعودي.
- الشيكات : وافق العميل على الالتزام بالبروتوكول والالتزام التالية فيما يتعلق باستعمال والمحافظة على سلامة الشيكات التي تقدم لصاحب الحساب وذلك لحماية صاحب الحساب والبنك معاً.
- 1) يتم اصدار دفاتر شيكات جديدة لصاحب الحساب شخصياً أو ترسل له عن طريق البريد وفقاً لطالب منه بذلك أو تسلم له بأية وسيلة أخرى بغياها البنك.
 - 2) التزم العميل بحفظ دفاتر الشيكات في خزان آمن، وإشعار البنك في حال فقدها، وإعادةها للبنك في حال إهمال حسابه، بناء على طلبه أو طلب وكيله المعتمد لدى البنك، أو بواسطة البنك.
 - 3) تستعمل الشيكات فقط عن الحساب الذي يتم إصدار الشيكات بشأنه، ولا يجوز بأي حال من الأحوال استعمالها عن أي حساب آخر.
 - 4) يجب أن تكون الكتابة بالحبر واضحة على الشيكات وعلى النماذج المقدمة من قبل البنك، وأي تغيير في الشيك يجب أن يتم بوضوح، مع اعتماده بالتوقيع الكامل للعميل، ولا يكفى التوقيع بالحروف الأولى (التوقيع المختصر).
 - 5) لسياب تتعلق بالأمن والسلامة يتعين على العميل :
 - أ) عدم إصدار شيكات على يابض.
 - ب) أن يبدأ كتابة الشيك من أول المكان الخالي المخصص لذلك الغرض، وألا يترك فراغات بين الكلمات أو الأرقام.
 - ت) ألا يستعمل الأرقام التي يمكن مسح كتابتها.
 - 6) أقر العميل بمسؤوليته عن أي دفتر/دفاتر شيكات يتم تسليمها له، ولتجنب أعمال الغش والتزوير على العميل أن يحتفظ بدفاتر الشيكات في مكان آمن، وإذا تعرض أي شيك للضياع يجب على صاحب الحساب أن يقوم فوراً بإشعار البنك بذلك موضوع رقم الشيك وقيمه وتاريخه، والبنك غير مسؤول عن صرف أي شيك مفقود.
 - 7) يتم دفع قيمة أي شيك يصدره العميل بمجرد تقديم الشيك للبنك، حتى لو كان الشيك بتاريخ مؤجل، غير من أدنى مسؤولية على البنك، وذلك وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، حيث إن نظام الأوراق التجارية ينص على أنه يعاقب بالسجن أو الغرامة كل من يرتكب أحد الأفعال التالية :
 - أ) إصدار شيك من غير رصيد كاف يغطي قيمته.
 - ب) يجوز للبنك أخذ رسوم على الشيكات المرتجعة من الحساب.
 - ج) إيقاف الشيك : وافق العميل على الآتي:
 - أ) إن الأسباب الوحيدة المقبولة لإيقاف صرف شيك هي أن يكون الشيك فقد، أو سرق، أو أفلس، أو أعسر داخل حكمه قضائي، أو حدث ما يخل بأهليته.
 - ب) تعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر قد يقع عليه نتيجة لعدم دفع الشيك.
 - ت) لا يعد البنك مسؤولاً بأي حال إذا دفع الشيك المذكور نتيجة خطأ في البيانات المضمنة في الشيك، وذلك بشرط أن يكون البنك قد اتبع الإجراءات العادية بشأن أوامر إيقاف الشيك.
 - ث) إبطار الشيك خطياً قبل إصدار الشيك (بدليل) وتاريخ يختلف عن تاريخ الشيك الأصلي.
 - 10) يجوز للعميل أن يطلب إلغاء الشيك المصرفي في حالة تسليمه أصل الشيك المصرفي للبنك، كما يجوز للعميل طلب إيقاف الشيك المصرفي في حالة فقده أو سرقة أو تلف الشيك المصرفي فلا يجوز للعميل طلب إلغاء الشيك المصرفي إلا بموافقة المستفيد الخطي، مع إقرار المستفيد بأنه لم يسبق أن قام بتظهير الشيك المصرفي لطرف ثالث، وفي حال طلب إلغاء الشيك يتعهد مقدم الطلب بتقديم سند تعويض مقبول لدى البنك ضد أي التزامات قد تنشأ من ذلك الشيك المفقود، أو المصروف، أو التالف.
 - 11) يجب تقديم جميع الشيكات المصرفية الصادرة عن البنك بعملة أجنبية للدمج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها، وفي حالة التأخر عن ذلك الموعد يكون الدمج وفقاً لتقدير البنك المسحوب عليه.
 - 12) لن يتم قيد الشيكات المودعة للتحويل في الحساب إلا بعد تحصيل قيمتها فعلياً، وإذا قام البنك بقيد قيمة الشيك للعميل قبل تحصيله فيعد فرضاً إلهي حين ورود قيمة الشيك للبنك، وبحق البنك الرجوع على العميل مطلقاً فيما تعذر عليه استيفاؤه، ويشعره بذلك.
 - 13) سعر الصرف في حال تحصيل الشيكات بالعملة الأجنبية هو سعر الصرف حين القيد في حساب العميل بعد تحصيل البنك لقيمة الشيك.

ساساً : بطاقة صراف البنك

- يتمل حامل البطاقة بالشروط الآتية لاستخدام بطاقة صراف البلاد التي يصدرها البنك.
- 1) يزود البنك العميل بطاقة صراف البلاد، ويرقم تعريف شخصي (رقم سري)، يتعامل به مع أجهزة الصراف الآلي، في أي مكان في العالم، ومع نظام نقاط البيع التي تحمل شعار فيزا إلكترون، وشعار خدمة مدى للدفع الإلكتروني ، وأي نظام نقاط آخر يتعاقد البنك معه، وتبقي البطاقة ملكاً خاصاً للبنك تسلم إليه عند الطلب.
 - 2) يحق للبنك استرجاع البطاقة من العميل أو إيقاف استخدامها في أي وقت من غير حاجة إلى إخطار مسبق، كما يحق للبنك تعديل شروط استخدامها زيادة أو نقصاً، على أن يشعر العميل بالتعديل.
 - 3) تعهد العميل بإعادة البطاقة إلى البنك لإعادتها إذا أصبح غير محتاج لاستخدامها، أو إذا قرر البنك إيقاف استخدامها لأي سبب.
 - 4) أقر حامل البطاقة بأنها غير قابلة للتحويل، ولا يجوز استعمالها من قبل أي شخص، إلا لحاملها فقط، والترم العميل بالتوقيع على ظهرها في المكان المخصص لذلك، بنموذج توقيعه المعتمد لدى البنك، بمجرد تسليمها له، كما لا يجوز لحامل البطاقة إعطاء رقم التعريف الشخصي (الرقم السري) الخاص لأي شخص، مهما كانت الأسباب، وبقر العميل بأن رقم التعريف الشخصي الخاص به (الرقم السري)، وأي تغيير يطرأ عليه بعد بمثابة توقيعه الشخصي أيأ كان مستخدم البطاقة.
 - 5) يجب على حامل البطاقة أن يحظر البنك فوراً إذا فقد بطاقته بأي شكل، ويظل حامل البطاقة مسؤول عن أي عملية تتم عن طريق استعمال بطاقته المفقودة، وذلك ما لم يكن البنك قد تسلم إشعاراً رسمياً بفقدان البطاقة قبل إجراء العملية المذكورة.
 - 6) يقيد البنك على حساب العميل أي مبالغ يتم سحبها، أو أي تحويلات، أو تسديد قيمة مشتريات تتم عن طريق استعمال البطاقة، ويكون العميل في كل الأحوال مسؤول مسؤولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تنشأ عن استخدام البطاقة، سواء تمت العمليات بعلمه أو بدون علمه.
 - 7) يتم خصم السحوبات بالعملة الأخرى من حساب حامل البطاقة بعد تحويلها إلى الريال السعودي، بسعر الصرف السائد في البنك، في ذلك الوقت.
 - 8) لا يحق للعميل استخدام البطاقة في الحصول على سلع أو خدمات محرمة، وبحق للبنك عند تحققه من استخدامها في أغراض محرمة أن يلغى البطاقة.
 - 9) أقر العميل بأنه في حالة وجود اختلاف بين المبلغ المسحوب بحسب إمادة العميل وما تنته سجلات البنك فسوف يؤخذ بما ورد في سجلات البنك، وتكون ملزمة للعميل، ما لم يثبت خلاف ذلك.
 - 10) التزم العميل وتعهد بالاتصال بالبنك فور تعرضه لأي من الحالات الآتية:
 - احتجاز البطاقة في الجهاز.
 - اكتشاف خطأ في تسجيل القيد في الحساب نتيجة لاستخدام الصراف الآلي، سواء بالزيادة أو النقص.
 - حدوث خطأ في تحصيل المبلغ التقدي المصروف من الجهاز بالزيادة أو بالنقص.
 - 11) التزم العميل بإشعار البنك خطياً عن أي تغييرات في عنوانه.
 - 12) عند رغبة العميل إيداع النقد أو الشيكات عبر أجهزة الصراف الآلي فيجب أن يتم ذلك عبر أجهزة الصراف الآلي الخاصة ببنك البلاد، ويتعين على العميل عند الإيداع اتباع الإرشادات والتعليمات التي تظهر له على الشاشة بدقة، ولا يحق للعميل مطالبة البنك بالنظر بأي عملية من غير أن يكون لديه إيصال يثبت حدوث العملية، وفي حال وجود اختلاف بين ما ورد بالإيصال وما تنته سجلات البنك، فسوف يؤخذ بما تنته سجلات البنك، وتكون ملزمة للعميل، ما لم يثبت بعكس خلاف ذلك.

سابقاً : خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي

- 1) وافق المستخدم على جميع شروط وأحكام استخدام خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي، وعلى استخدام نظام البلاد فقط على النحو المحدد في هذه الاتفاقية، ولن يكون البنك مسؤول عن أي خسارة، أو تكلفة، أو نفقة، أيأ كانت قد يتكبدها المستخدم أو أي جهة أخرى نتيجة لأي مخالفة، أو إخلال لهذه الاتفاقية.
- 2) متابعة الحسابات:
- 3) وافق المستخدم على متابعة أي حسابات يحتفظ بها لدى البنك، من أجل ضمان تقيدها بالأنظمة والقوانين ذات العلاقة، ووافق أيضاً على تسديد أي رسوم قد ترتب على استعمال أو متابعة تلك الخدمات.
- 4) الخدمات:
 - أ) التحويل من حساب لآخر ضمن بنك البلاد.
 - ب) تسديد الفواتير للخدمات العامة والخاصة.
 - ت) تحويل مبالغ من حساب لدى بنك البلاد، إلى مستفيد في بنك البلاد.
 - ج) تعديل التحويلات المحددة مسبقاً، وإضافة مستفيد جديد.
- 5) الحوالات وتسديد الفواتير: عندما يوجه المستخدم تعليماته عبر نظام البلاد بتحويل مبالغ من حسابات لدى بنك البلاد، أو تسديد فاتورة من خلال نظام البلاد، فإن البنك سينفذ تعليمات بسحب المبلغ المطلوب من حسابه، بشرط وجود رصيد كاف في حسابه المحدد وقت السحب، ولن يكون البلاد ملزماً بتنفيذ أي تعليمات بالسحب تره منذ إذا لم يتوفر رصيد كاف في حسابه المعني، بما في ذلك أي حد الثماني يتمعه به للسحب على المكشوف في حساب جاري مدين. وفي حالة المدفوعات الإلكترونية يتم سحب المبلغ من حساب المستخدم، في اليوم نفسه الذي يتم فيه تحويل المبلغ إلكترونياً إلى المستفيد، وفي أغلب الحالات يكون هذا التاريخ هو الذي حدده المستخدم عندما قدم تعليماته، وإذا لم يكن الرصيد كافياً في اليوم الذي طلب فيه تحويل المبلغ، أو تسديد فاتورة، أو خصم أي مبلغ من حسابه تلغى العملية.
- 6) تكلفة نظام البلاد : يتحمل المستخدم جميع المصاريف والرسوم الهاتفية المتعلقة برطب جهازه الشخصي بنظام البلاد، كذلك يتحمل أي رسوم تتقاضاها أي جهة مزودة لخدمة الدخول إلى الإنترنت، وليس هناك أي رسوم على ربط جهاز المستخدم بالشبكة الخاصة، ويمكن أن تنشأ رسوم منفصلة مقابل خدمات إضافية يطلبها المستخدم، من خلال نظام البلاد، مثل: خدمات الجهات الأخرى المزودة للمعلومات وسوف يتم إيلع المستخدم بتكلفة كل خدمة إضافية يطلبها، وترتم اتفاقية منفصلة للاشتراك فيها.
- 7) إلغاء خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي:
 - أ) تفيى أحكام وشروط استخدام خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها من قبل البنك، أو من المستخدم، ويجوز للمستخدم إلغاء هذه الأحكام والشروط المتعلقة بخدمات الإنترنت والهاتف المصرفي، في أي وقت، من خلال إشعار إلكتروني، أو بريدي يرسله إلى البنك، وهذا يلغى أي خدمات يحصل عليها من جهات أخرى مزودة للمعلومات، لكنه لا يلغى حسابات المستخدم لدى البنك، ويمكن للبنك أن يلغى هذه الأحكام والشروط المتعلقة بخدمات الإنترنت، والهاتف المصرفي وينهي إمكانية المستخدم من استخدام نظام البلاد لأي سبب وفي أي وقت بعد إشعاراً إلكتروني، أو بريدي، يرسله إلى العميل، من دون أدنى مسؤولية على البنك في هذا الإجراء.
 - ب) السرية في البنك:

أ) يتنعم المستخدم بحقه في سرية المعلومات، ولذا لن يقدم البنك أي معلومات محددة حول حسابات المستخدم لدى البنك لأحد غير موظفي البنك، أو مراسليه، إلا في الحالات الآتية :

- عند موافقة المستخدم على تقديم معلومات لتدريبن.
- إذا ذكر المستخدم البنك معزماً له بخصوص مسائل التمانية.
- إذا قام البنك بإغلاق حساب المستخدم بسبب إدارته بطريقة غير مقبولة بالنسبة للبنك، كإخلاله بشروط وأحكام هذه الاتفاقية.
- إذا طلبت تلك المعلومات من البنك بموجب النظام، ومن ذلك:

- ما يلزمه البنك بتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، والشركة السعودية للمعلومات التمانية (سمة)،

- ب) يجوز للبنك بعد موافقة المستخدم تقديم أي معلومات تخص المستخدم للمؤسسات الأخرى التي يرى البنك أنها مناسبة، وقد يحصل المستخدم بسببها على خدمات يرى البنك أنها ذات أهمية، ويشمل ذلك المعلومات التي يقدمها المستخدم، أو يحصل عليها نتيجة معاملات، أو نشاط آخر.
- ت) في حال عدم رغبة المستخدم في استلام عروض تسويقية من البنك، فعليه إشعار البنك بذلك، لاستثناء اسمه من قائمة العملاء المعدة لهذا الغرض.
- ث) وافق المستخدم على أن يقوم البنك بتحميل معلومات معينة، بما فيها بيانات هوية العميل إلى حاسوب المستخدم، أو إلى نظام دخول آخر.
- 8) حدود مسؤولية البنك:
 - أ) التزم البنك على دبل الجهود المناسبة لضمان عمل خدمة نظام البلاد على أفضل وجه ممكن، وسيكون البنك مسؤولاً عن التصرف فقط، بناء على تلك التعليمات المرسله من خلال خدمة نظام البلاد، التي يتم تسلمها فعلاً، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خلل في أجهزة الاتصال، التي قد تؤثر على دقة الرسائل، التي يرسلها المستخدم، أو توقيت وصولها.
 - ب) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو تأخير في إرسال تعليمات تنشأ عن استعمال أي خدمة عن طريق النظام الإلكتروني، ما لم يتعد البنك، أو يفرط، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة قيام المستخدم بإعطاء تعليمات خاطئة، أو إذا لم تطع تعليمات الدفع كاملة، قبل وقت كاف يسمح بالدفع في الوقت المناسب.

توقيع العميل :

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

- (ت) تعد المعلومات التي يستلمها المستخدم من البنك على أنها موثقة، ويمكن تزويدها فقط على أساس بطل الجهود المكنة لضمان راحة المستخدم، لكنها ليست مضمونة، ولا يعد البنك، أو أي جهة مزودة أخرى مسؤولة عن أي نقص في دقة تلك المعلومات، أو تمامها، أو توفرها، أو توقيت وصولها، أو عن أي استمرار، أو قرار آخر يتم اتخاذه باستخدام هذه المعلومات.
- (ث) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي فيروس حاسوبي، أو مشكلات ذات علاقة بالمعلومات المقدمة تنشأ عن خدمات تقدمها أي جهة مزودة للمعلومات، أو قد تنشأ من حاسوب المستخدم الشخصي، كما لا يتحمل البنك أية مسؤولية في حال القرصنة.
- (9) حظر استخدام نظام البلاد لأغراض أخرى:
- يستخدم نظام البلاد برامج ذات ملكية خاصة للبنك، وأجرى تعود لجهات مزودة، فإذا زود البنك المستخدم ببرنامح لاستعماله مع نظام البلاد فهذا يمنح المستخدم ترخيصاً غير حصري لاستعمال هذا البرنامج، ويسمح له باستعماله لأغراضه المقررة فقط، كما هي محددة في هذه الاتفاقية، ولا يجوز له ملك، أو تجزئة، أو نسخ، أو تعديل، أو إعادة هندسة أي من برامج نظام البلاد، أو السماح لأي شخص آخر بذلك، وتتيح خدمة نظام البلاد للمستخدم إمكانية الدخول إلى خدمات ومعلومات عن البنك وجهات أخرى، وتعد هذه الخدمات والمعلومات ملكية خاصة للبنك، والجهات المزودة الأخرى، ويمكن للمستخدم استعمال نظام البلاد فقط لأغراضه الشخصية غير التجارية، ولا يجوز له إعادة نسخ، أو بيع أي جزء من المعلومات التي يوفرها له نظام البلاد، ومن المعلوم لدى المستخدم أن البنك لا يقدم له أي معلومات وبيانات بخصوص استعمال هذه الشبكة، وأي برامج اتصالية، وطرق تسليم، يحددها البنك فيما يتعلق بجودتها، وتوقيتها، وأدائها، ودقتها، وموثوقيتها، واستمرار توفرها، وغير ذلك، ولا يضمن البنك أن يكون برنامج التشغيل أو أي اتصالات، أو نظام للتسليم، مطابقاً لأي مواصفات يوفرها البنك، أو أنه سيكون خالياً من الأخطاء والمشكلات.
- (10) خدمة العملاء:
- يحق للمستخدم في حالة طلب المساعدة بخصوص نظام البلاد الاتصال بخدمات العملاء بالبنك أو الكتابة إلى البنك على عنوانه، كما وافق المستخدم على أنه يجوز للبنك تسجيل المحادثات التي يجريها موظفو البنك مع المستخدم، وهذا إجراء يقوم به من وقت لآخر، بهدف مراقبة جودة الخدمات، ودقة المعلومات التي يزودها موظفو البنك للمستخدم، وكذلك للتأكد من إتباع تعليمات المستخدم، ويمكن للخدمات الهاتفية بالبنك أن تساعد المستخدم في حل أي مشكلات تتعلق بنظام البلاد، ولا يدخل في ذلك التنازل عن أي شرط من شروط هذه الاتفاقية.
- (11) الرسائل الإلكترونية:
- بالنظر إلى أن الرسائل المرسلة عبر البريد الإلكتروني لشبكة الإنترنت قد لا تكون آمنة، فإن المستخدم وافق على الاتصال بالبنك إلكترونياً فقط، من خلال مركز الرسائل، باستعمال خيار طلب المساعدة، كما أنه وافق على تسلم المخاطبات المتعلقة بحسابه بطريقة إلكترونية، وتعمد المستخدم بأنه لن يحاول نقادي تسلم أي رسائل إلكترونية أرسلت إليه، عندما تصبح تلك الرسائل متاحة له، ويمكنه طباعة نسخة من تلك المخاطبات، باستعمال وظيفة (طباعة)، المتوفرة في برنامحه.
- (12) محافظة المستخدم على سرية معلومات هويته:
- يتعين على المستخدم التأكد من حفظ الهوية الخاصة به، وكلمة السر، والرقم السري، فهذه الشفرات هي وسائل حماية مهمة للمستخدم، وتعد بمثابة توقيعه الشخصي، فلا يدونها في أي أجهزة إلكترونية، أو أي وثائق، أو وسائط معلوماتية أخرى للدخول المباشر، وإذا ظن المستخدم أن شخصاً غير مصرح له قد تمكن من الاطلاع على رقمه السري الخاص به، فعليه الاتصال بالبنك فوراً، وبعد الهاتف أسرع طريقة لإشعار البنك بأن شخصاً ربما يستعمل رقمه السري، أو كلمة السر الخاصة به، من غير إذن، أو تفويض منه، ومن الممكن بسبب ذلك أن يخسر المستخدم كامل المبلغ المتوفر في حسابه، وعلى المستخدم أن يتصل بمركز الخدمة الهاتفية، وسيجد أحد موظفي البنك على أحمية الاستعداد لتلقي مكالمة، على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.
- (13) استقلالية الشروط:
- في حالة بطلن أي شرط، أو أكثر من شروط وأحكام خدمات الإنترنت، والهاتف المصرفي، أو أصبح غير قانوني، أو غير واجب التنفيذ، لأي سبب من الأسباب، فإن بقية الشروط ستظل سارية المفعول، وواجبة التنفيذ.

تامياً : أحكام عامة

- (1) التزام العميل والبنك بأن يكون التعامل بينهما موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا يحق لهما التعامل بالمرحمت، كالربا، وعقود الغرر، وغيرها.
- (2) التزام البنك ببذل الجهود البنكية المعتادة لتنفيذ تعليمات العميل، ولا يتحمل البنك، أو أي من المسؤولين، أو الموظفين فيه أي خسارة، أو ضرر ناشئ عن تنفيذ هذه التعليمات، إلا في حال التعدي، أو التصريح.
- (3) تطبيق الرسوم المعتادة لتنفيذ أي عملية يقوم بها البنك، بناء على تعليمات العميل، وإذا تضمنت تلك العملية قرصاً من البنك للتعامل فتكون تلك الرسوم بغير التكلفة الفعلية فقط.
- (4) لن يكون البنك ملزماً بتنفيذ تعليمات العميل التالفة، عندما يكون الرصيد الموجود في حساب صاحب الحساب غير كاف في وقت التنفيذ المطلوب.
- (5) للبنك أن يرفض في أي وقت تنفيذ التعليمات التالفة، وذلك بعد إشعار العميل، ومن دون أي مسؤولية على البنك تجاهه.
- (6) تستمر الأحكام نافذة حتى التاريخ المحدد لانتهائها إن وجد، أو تكون لئجل غير مسمى بعد ذلك.
- (7) أيام العمل:
- (8) أيام العمل المعتادة بنك البلاد من الأحد إلى الخميس، عدا أيام العطل العامة، وتعد الجمعة والسبت من كل أسبوع عطلة البنوك في المملكة العربية السعودية، لكن الدخول إلى موقع البنك على الإنترنت، والاستفادة من خدمات الهاتف المصرفي، سيكُون متاحين للعميل على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.
- (9) الإشعارات وكشف الحساب:
- سوف يستلم العميل كشف حساب دوري لحساباته البنكية، على عنوانه الموضح بهذا العقد، أو إلى أي عنوان آخر، يحدده العميل بموجب إشعار خطي إلى البنك، يوضح ضمن أشياء أخرى عملياته المالية، والمصرفية التي تمت على الحساب، ويمكن أن يرسل كشف الحساب على أساس شهري، ربع سنوي، أو نصف سنوي، أو سنوي، بناء على طلب العميل، ويعتبر كشف الحساب، والبيانات الواردة فيه صحيحة، وملائمة للعميل، ما لم يتم العميل بالاعتراض عليها خطياً، خلال مدة لا تتجاوز (15) يوماً، من تاريخ صدور كشف الحساب، وسوف تعد سجلات البنك بما فيها الإشعارات، وكشف الحساب، والمستندات الأخرى التي يصدرها البنك بخصوص العمليات، إلتزاماً فاعطاً يعتمد عليه الحكم في أي خلافات، أو مسائل تتعلق بالإنزمام، والبيانات، والرسوم، والأتعاب، والتكاليف، والتعليمات، والرقم السري الشخصي، أو أي خلافه أو مسألة أخرى تنشأ بين العميل والبنك، ويكون العميل مسؤولاً، في جميع الأوقات عن إشعار البنك خطياً بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تغيير في العنوان. ويتنازل العميل صراحة عن أية مطالبة ضد البنك قد تنشأ عن عدم تمكن البنك من الاتصال بالعميل، بسبب تقصير الأخير في تزويد البنك بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تعديل عليه، وفي حالة عدم رغبة العميل في استلام أية مراسلات بردية، بما فيها البيانات والإشعارات فيما يتعلق بالحساب، فعندئذ يوافق العميل على إخلاء مسؤولية البنك، وبحميه من الضرر والخسارة فيما يتعلق بجمع حقوق أو مطالبات العميل تجاه البنك الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر، عن عدم تزويده - أي العميل - بالكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات المتعلقة بالحساب، بما في ذلك - من غير تحديد - أية مطالبات ناشئة عن عدم تمكن العميل من الرد على أي أخطاء أو طلب تصحيحها، أو تصحيح أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات.
- (9) تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى تاريخ انتهائها إن وجد، أو تكون مفتوحة المدة، وأي تعديلات، أو تعليمات لإلغائها يجب أن تسلم للبنك خطياً.
- (10) خصم الرسوم ومقاصة الديون:
- يحق للبنك أن يخصم من الحساب الرسوم البنكية، والرسوم الحكومية، التي قد تفرض على الحساب - بعد إشعار العميل بذلك - وإذا كان على العميل ديون مستحقة للبنك، ولم يقم بها في الموعد المحدد، فيحق للبنك في أي وقت خصم الديون من الرصيد المتبقي بالحساب، أو من أي حساب آخر، يحتفظ به العميل لدى البنك، كما يحق للبنك أن يقوم ببيع أي ضمانات مقدمة من العميل، بعد إشعاره بعزم البنك بيعها بسعر السوق، ما لم يسدد خلال مهلة محددة، وبعد بيعها يستوفي حقه منها كاملاً، ويبقى العميل ملتزماً بالفرق متى كانت العائدات المذكورة غير كافية لتغطية تلك المديونية، والحقوق المكفولة للبنك بموجب هذه المادة ستكون بالإضافة إلى أي حقوق أخرى مكفولة له بموجب هذا المستند، وبموجب استمارة الطلب المقدمة للبنك من العميل، وبموجب الأنظمة والتعليمات السالدة.
- (11) تعديل الشروط والأحكام:
- يجوز للبنك من وقت لآخر أن يعدل الشروط والأحكام العامة على الحساب، والخدمات البنكية الأخرى المقدمة للعميل، بما في ذلك الرسوم المحددة لتلك الخدمات، وسوف يقوم البنك قبل بدء سريان تلك التعديلات، أو التغييرات بإشعار العميل بتلك التعديلات، أو التغييرات، وذلك بأية وسيلة إشعار معتمدة من قبل البنك إلى آخر عنوان له يكون مدرجاً في سجلات البنك، ويكون ما يثبت إرسال التعديلات دليلاً على أن العميل قد تسلمها، وبعد عدم اعتراض العميل على تلك التغييرات خلال (30) يوماً، واستمرار العميل في التعامل مع البنك قبولا منه بها، وللعميل في حالة عدم موافقته على التعديل أن يقوم بإفقال الحساب الحارز، وتسليم دفاتر الشيكات، وحافظة صراف البلاد، والوظيفة الائتمانية، بعد سداده مديونته القائمة لصالح البنك، وغيرها من المستندات الصادرة بموجب هذا الحساب.
- (12) تقييد وتعليق وحجز الحساب:
- إذا أصبح الحساب موضوع إجراءات قانونية، أو موضوع نزاع بين أصحاب الحساب، يحق للبنك تقييد، أو تعليق استخدام الحساب، وأن يحجز الرصيد الدائى، إلى حين صدور توجيه خطي من مؤسسة النقد العربي السعودي، أو أمر محكمة، أو حكم ملزم من هيئة تكريم، أو وصول الأطراف المعنية إلى اتفاق خطي.
- (13) اللغة:
- أبُرمت هذه الاتفاقية ووقعت باللغتين العربية والإنجليزية، وإذا وجد تعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي، يوافق الطرفان على أن يكون النص العربي هو المعتمد في تفسير هذه الاتفاقية وتنفيذها.
- (14) الشكاوى والاختصاص القضائي:
- (أ) تخضع هذه الاتفاقية للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية والتعليمات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- (ب) يجب إخطار البنك فوراً بأي شكاوى تخص بالحساب، أو بطاقة صراف البلاد، أو بأي خدمة من الخدمات التي تتم عبر نظام البلاد وإذا لم يمكن حل الموضوع ودياً فإنه يجوز للعميل رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة، فإذا لم يقم صاحب الحساب باتخاذ تلك الإجراءات القانونية، قبل مضي خمس سنوات من تاريخ العلم بالواقعة محل الشكاوى أو النزاع، فإنه يعد متنازلاً تنازلاً نهائياً، عن حقوقه، فيما يخص باتخاذ تلك الإجراءات.

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

إقرارات العميل

- * أتعهد/تتعهد بتحديث بياناتي/بياناتنا الشخصية حين طلبها من البنك أو في العدة المحددة من البنك أو في أي وقت متى ما طلب البنك ذلك، وإني أتعهد/تتعهد بتقديم هويتي/هوياتنا الوطنية/هوية مقيم / السجل التجاري قبل انتهاء صلاحيتها.
- * ألتزم / نلتزم بتحديث بياناتي / بياناتنا في حالة طلبها من البنك في حالة انتهاء تاريخ صلاحية الهوية أو عند تغيير أي من بياناتي المذكورة في النموذج
- * أقر/تقر بأن البنك له كامل الصلاحية لتجميد حسابي/حساباتي عند انتهاء صلاحية هويتي/هوياتنا الوطنية/هوية مقيم/السجل التجاري أو عند عدم تحديثي/تحديثنا لبياناتي/بياناتنا الشخصية ومعلوماتي/معلوماتنا، عناويني/مناويننا، مصدر/مصادر الدخل أو توقيعني/توقيعنا أو إذا لم أستطع/نستطيع متابعة المتطلبات التنظيمية الأخرى.
- * أؤكد/تؤكد بأنني/بأننا غير ممنوع/ممنوعين قانونياً من التعامل معي/معنا، وأن جميع المعلومات والبيانات المقدمة من جانبي/جانبتنا صحيحة وصادقة، وأوافق/توافق على أنني/أننا ملزم/ملزمة بالبلغ البنك بطريقة منتظمة في حالة حدوث تغيير في التفاصيل التي زودت/زودنا بها البنك.
- * أهتم/نهتم وأؤكد/تؤكد بأنه سيتم فتح حسابي/حسابنا للتحويل لإرسال واستقبال حوالاتي/حوالاتنا الشخصية فقط، وأنني/أننا لن أقوم/نقوم بحويل أي أموال لأغراض تجارية وأنني/أننا أيضاً وأؤكد/تؤكد أنه لن يتم التحويل نيابة عن شخص آخر.
- * أؤكد/تؤكد بأن تحويل الأموال/استقبال الأموال (حسب الاقتضاء) سوف تكون من مصادر مشروعة، وأنني/أننا مسؤول/مسؤولون عن حلوها من أي تزييف، وإذا استلم البنك مني/مننا أي أوراق مالية مزيفة، فلي يتم تعويضني/تعويضنا عنها.
- * أؤكد/تؤكد أن يتم تحويل الأموال/استقبال الأموال (حسب الاقتضاء) لأغراض مشروعة، وأنها لن تستخدم لتمويل صفقات الاسلحة غير المشروعة، أو حروب وتراقات، أو أنشطة غير مشروعة أخرى.
- * أؤكد/تؤكد أيضاً أنني/أننا أقدم/نقدم معلومات صحيحة وأمر بصحتها وأنني/أننا أخطي / تخلي بنك البلاد من أي مسؤولية في حال كانت المعلومات المقدمة مني أعلاه غير صحيحة، ولن أطالب/تطالب البنك بأي تعويضات في حال تحويل أموال وتم مصادرتها أو تحميدها كون المستفيد مدرج في أحد قوائم الحظر الدولية.

صاحب الحساب	
تم قراءة هذه الاتفاقية والشروط والأحكام المضمنة في الصفحات من () إلى () ، وفهمها فهماً كاملاً ، وتم استلام نسخة منها ، وعلى ذلك تم التوقيع	
الاسم	التوقيع

خاص باستخدام البنك

تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وبعد التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته ، واستيفاء صورة منها.			
الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ
المفوض بالتوقيع			
الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

رقم الحساب	
------------	--

اسم الحساب	
------------	--

نموذج التوقيع	
<p>اسم الموقع :</p> <p>نموذج توقيع رقم (1)</p> <p>نموذج توقيع رقم (2)</p>	<p>صلاحيحة التوقيع :</p> <p><input type="checkbox"/> منفرد</p> <p><input type="checkbox"/> مشترك، حدود السحب (إن وجدت)</p> <p><input type="checkbox"/> تعليمات أخرى (حدد)</p>

<p>اسم الموقع :</p> <p>نموذج توقيع رقم (1)</p> <p>نموذج توقيع رقم (2)</p>	<p>صلاحيحة التوقيع :</p> <p><input type="checkbox"/> منفرد</p> <p><input type="checkbox"/> مشترك، حدود السحب (إن وجدت)</p> <p><input type="checkbox"/> تعليمات أخرى (حدد)</p>
---	---

خاص باستخدام البنك

<p>تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وكذلك التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته ، واستيفاء صورة منها.</p> <p>الاسم</p> <p>الرقم الوظيفي</p> <p>التوقيع</p> <p>التاريخ</p>	<p>اعتماد</p> <p>الاسم</p> <p>الرقم الوظيفي</p> <p>التوقيع</p> <p>التاريخ</p>
--	---

✓ ملاحظة (في حال وجود مفوضين آخرين على الحساب يتم استيفاء توقيعهم على صفحة / صفحات إضافية لصفحة نموذج التوقيع)